ان المصدر عبارة عن ان مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنيا للفاعل اي ان ذكرا ويذكر وقد
يؤخذ مبنيا للمفعول اي ان ذكرا ويذكر والمعنى على الاول كذكر قوم اشد ذكرا به لابابهم وعلى
الثاني لذكركم قوما اشد مذكورية لكم واعترض ابن الحاجب بان افعل للمفعول شاذ لا يرجع اليه
الا بثبت فالوجه ان هذا من عطف الجملتين اي اذكروا ذكرا كذكركم اباكم او اذكروا الله
ذكرا اشد ذكرا من ذكركم اباكم وليس من عطف المفرد ليلزم المشارك في العامل واجيب بان افعل
هو لفظ اشد وما هو الا للفاعل ولا يلزم من جعل تمييزه مصدرا من المبني للمفعول محذور
كما اذا جعل من الالوان والعيوب اشد بياضا وعورا ومن غير الثلاثي المجرد مثل اشد دحرجة
واستخراجا واذا اريد الدلالة على ان مضروبية زيد اشد من مضروبية عمرو فلا طريق سوى
ان يقال هو اشد مضروبية فهذا مثله وما ذكر من الوجه بعيد جدا لظهور كونه من عطف
المفرد وعدم انسياق الذكر الى ما ذكر واعلم ان هنا وجها ظاهرا لم يذهبوا اليه
وهو ان يكون نصبه عطفا على كذكركم او جرا عطفا على كذكركم والمعنى ذكرا اشد ذكرا على
الاسناد المجازي وصفا للشي بوصف صاحبه كما تقول جد جده وشديد الصفرة م
صفرته وقد ذكر في شرحنا ما واضل سبيلا انه من الاسناد المجازي لان التمييز فاعل في
المعنى انتهى وقد ذكرنا عن ابي حيان انه نقل العطف على كذكركم عن ابي علي وابن جني ونقل
العطف على ذكركم عن الزجاج وابن عطية وغيرهما **قوله** ومثله قول ابن عطية في
قاتلهم الله اني يؤفكون ان اني ظرف لقاتلهم وايضا فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها
حينئذ يعني ان ابن عطية يلزمه شيئان احدهما خروج الاستفهام عن الصدر والاخر
كون جملة يؤفكون لا موقع لها وذلك ان قاتلهم دعا عليهم وهو انه طلب من ذاته تعالى
ان يلعنهم او تعليم للمؤمنين ان يدعوا عليهم بذلك ومعنى يؤفكون يصرفون عن الحق
قوله والصواب تعلقهما اي تعلق البا في الاية الاولى وتعلق اني في الاية الثانية بما بعدهما
وهو يرجع في الاولى ويؤفكون في الثانية **قوله** ونظيرهما قول المفسرين في ثم اذا دعا كم
دعوة من الارض اذا انتم تخرجون ان المعنى اذا انتم تخرجون من الارض فعلقوا ما قبل
اذا بما بعدها في الشرح لا نسلم انهم قصدوا ان من الارض الملفوظ به متعلق بيخرجون وانما
قدروا جارا ومجرورا بعد الفعل المذكور يتعلق به والاصل في التقدير هكذا ثم اذا دعاكم
دعوة من الارض اذا انتم تخرجون منها وغاية الامر انهم اظهروا مرجع الضمير فقالوا المعنى
اذا انتم تخرجون من الارض ولا محذور فيه واقول هذا تاويل لكلامهم وهو ظاهر ان لم يكن
تعليق ما قبل اذا بما بعدها من مقولهم بان كان من قول الهم او قول ابي حاتم **قوله**
وهذا لا يصح في العربية لان اذا الفجائية بمنزلة الفا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها **قوله** ويرده
ان الشرط له الصدر يعني فلا يعمل ما بعده من فعل الشرط او جوابه فيما قبله وقد اجاز الكسائي
تقديم معمول فعل الشرط على كلمة نحو زيدا ان تضرب اهنك فيجوز عليه ان يكون ملعونين
حالا من معمول ثقفوا **قوله** والصواب انه منصوب على الذم اي على انه صفة ذم لقليلا

قال

قال في البحر والصحيح ان ملعونين صفة لقليلا اي الا قليلين ملعونين ويكون قليلا
مستثنى من الواو في لا يجاورونك والجملة الشرطية صفة ايضا اي مقهورين مغلوبا عليهم
قوله لان الصحيح انه لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان لان الحال ما قبل الا اذا
جات مذكورة بعد ما استثني بالا يكون الاستثنا نصبا عليها وجمهور البصريين منعوا من
ذلك وجوز ابن عطية ان يكون ملعونين بدلا من قليلا واعترضه ابو حيان بان البدل بالمشتق
قليل **قوله** وقول اخر في وكانوا فيه من الزاهدين ان في متعلقة بزاهدين المذكور وهذا
ممتنع اذا قدرت ال موصولة وهو الظاهر لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول في
الشرح صرح ابن الحاجب في امالي القران بخلاف ذلك فقال في قوله تعالى وقاسمهما
اني لكما لمن الناصحين الظاهر في لكما في مثل هذا الموضع انه متعلق بالناصحين
ونحوه لان المعنى عليه ولا نرتاب في ان المعنى اني لمن الناصحين لكما وان اللام انما
جي بها لتخصيص معنى النصح بالمخاطبين وانما فر الاكثرون لما فهموا من ان صلة
الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق عندنا ان الالف واللام لما كانت
صورتها صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة صارت كغيرها من الاجزا التي لا تمتنع
التقدم قال الشارح يفرق بينهما وبين الموصولات بذلك كما فرق بينهما
٤٧ بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل او اسم مفعول ليكون مع الحرف كالاسم
الواحد ولذلك لم يوصل بجملة اسمية لتعذر ذلك فيها وهذا واضح ولا حاجة
الى التعسف واقول هذا الذي قاله ابن الحاجب في اماليه بحث منه واختيار من اختيارا
ودليل امتناعه تقدم معمول الصلة قايم في الالف واللام الموصوله وهو ان تقدمه
لتنزله جزءا من الشي المترتب الاجزا عليه واما وصل الالف واللام باسم فاعل او مفعول
فامر ثابت عن العرب على خلاف القياس احتاج النحاة الى بيان المناسبة فيه بخلاف
معمول تقديم الصلة معمول الصلة نعم الظرف والجار مع المجرور يجوز فيهما ما لا يجوز
في غيرهما قال صاحب البحر ولكما متعلق بمحذوف اي ناصح لكما اعني او بالناصحين على ان ال
موصوله ويتوسع في الظرف والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما او على ان ال للتعريف الجنس
لا موصوله او وجه **قوله** فيجب حينئذ تعلقها باعني محذوفة او بزاهدين
محذوفا مدلولا عليه بالمذكور او بالكون المحذوف الذي تعلق به من الزاهدين في
الشرح اما التعلق بزاهدين محذوفا فممكن واما الوجهان الاخران ففيهما نظر اما الاول
فلان اعني متعد بنفسه لا بواسطة تقول عنيت زيدا ولا تقول عنيت فيه فان
تكلف المعنى اعني الزاهدين فيه قلنا والجار اذن متعلق بالزاهدين لا باعني
واما الاخير فلانه لا معنى للاخبار بانهم كاينون فيه واقول الجواب عن الاول ان نفس فيه
معمول اعني لا الضمير بواسطة في وكانه قيل يعني فيمن فقال اعني فيه اي في يوسف
وعن الثاني بانه ليس الاخبار بمجرد كاينين فيه وانما هو بكاينين المتعلق به فيه ومن

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)